

منظومة الخدمات الرقمية في قطاع العدالة الجزائرية في ظل مستجدات التسيير خلال أزمة كوفيد-

19

The system of digital services in the Algerian justice sector under management developments during the Covid-19 crisis

1. الهاشمي مزهود Elhachemi mezhoud ، طالب دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة 1 elhachemi.mezhoud@umc.edu.dz

تاريخ القبول: 2021/07/ 31

تاريخ الاستلام: 2021/06/ 01

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الخدمات الرقمية التي اعتمدها وزارة العدل الجزائرية في معاملاتها الإدارية والقضائية بهدف تبسيط الإجراءات للمواطنين وتقريب الإدارة من المواطن ضمن الاستراتيجية الحكومية لتعزيز الرقمنة في الإدارة العمومية الجزائرية، وتوسيع الحوكمة الرقمية بما يتماشى مع التطورات الحاصلة في هذا المجال على الصعيد الدولي، وسنحاول من خلال هذه الورقة استعراض دور هذه الخدمات سواء المعاملات الإدارية أو الإجراءات القضائية عن بعد في المساهمة بعملية التصدي للأزمة الصحية العالمية التي شكلتها جائحة كوفيد-19، والتي تم استغلال الخدمات والتطبيقات الرقمية التي تم إنشاؤها سابقا والتي تم استحداثه في ظل الأزمة الصحية لتسيير قطاع العدالة بطريقة تساهم في الجهود الوطنية لمواجهة الجائحة وتضمن استمرارية تقديم الخدمة العمومية للجمهور دون اختلالات تنظيمية أو عملية.
كلمات مفتاحية: رقمنة، قطاع العدالة، جائحة كوفيد-19، محاكمة عن بعد، خدمة إلكترونية.

Abstract:

The purpose of this research is to study the digital services adopted by the Algerian Ministry of Justice in its administrative and judicial processes with a view to streamlining procedures for citizens, bringing the administration closer to citizens in the Government's strategy of promoting digitization in Algerian public administration and expanding digital governance in line with developments in this field at the international level. Through this paper, we will try to review the role of these services, whether administrative transactions or remote judicial proceedings, in contributing to the response to the global health crisis of the Covid-19 pandemic, which exploited the previously created digital services and applications developed in the context of the health crisis to manage the justice sector in a way that contributes to national efforts to address the pandemic and ensures the continuity of public service delivery to the public without organizational or practical imbalances

Keywords: Digitization, Justice Sector, Covid-19 Pandemic, Remote trial, Online service

مقدمة:

شهد العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين ثورة معلوماتية كبرى أتاحت وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة وشبكة الأنترنت على نطاق واسع سواء للأفراد أو المؤسسات أو الحكومات بطبيعة الحال، وهو ما انعكس تدريجيا على مختلف نواحي الحياة اليومية للناس.

اعتمدت الدول المتقدمة تدريجيا على التكنولوجيات الرقمية والإلكترونية الذكية في قطاعاتها الخدمائية والاقتصادية وغيرها، ولعل أبرز ما شجع الحكومات على تطوير أساليب تسيير شؤونها هو السرعة وقلّة التكلفة والانتشار الواسع للوسائل التكنولوجية من حواسيب وهواتف ذكية تتيح للمواطن في كثير من الدول انجاز أغلب معاملاته الإدارية والمالية وهو جالس في بيته دون عناء التنقل إلى أي هيئة رسمية ولا استخراج أي أوراق. انخرطت الجزائر في مسار رقمنة الإدارة العمومية وعصرنتها وذلك من خلال تبني رؤية الجزائر الإلكترونية وما تضمنته من برامج وطنية لتعزيز دور الرقمنة في المعاملات الإدارية في شتى القطاعات الوزارية، ولعل من أبرز القطاعات التي مضت في عملية الرقمنة والعصرنة وأتمتة أنظمتها الإدارية الخدمية هو قطاع العدالة موضوع دراستنا المتواضعة هذه.

مرت عملية رقمنة العدالة الجزائرية بمراحل متعددة كانت من أهم محطاتها صدور القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة بما تضمنه من نقلات نوعية في مجال الخدمات الإلكترونية وتأسيس الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني أيضا.

مع بداية العام 2020 وانتشار الجائحة الصحية العالمية متمثلة في فيروس كوفيد-19 اتخذت الحكومات في كل الدول قرارات بفرض قيود على التنقل وحرية الحركة للمواطنين وفرص الحجر المنزلي على المدن وساكنتها، ما دفع كل القطاعات إلى تسريع عملية التحول إلى آلية العمل عن بعد، وهو ما دفع بالمشروع الجزائري إلى الإسراع في إصدار نصوص تطبيقية وتنظيمية أخرى لتنظيم عملية الرقمنة في قطاع العدالة موضوع الدراسة وخاصة الأمر 04/20 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية الذي فصل الجانب الإجرائي لتطبيق ما ورد في قانون عصرنة العدالة لسنة 2015. وإضافة إلى الخدمات اتل رقمية المستحدثة في عز الجائحة كالتقاضي عن بعد واستخراج الوثائق عبر الأنترنت، تم استغلال ما تم انجازه سابقا في مال التحول الرقمي للوزارة بالطبع في عملية تسيير الأزمة الصحية في قطاع العدالة بما يمثله من حساسية وأهمية في الدولة، من هنا نتساءل ما مدى نجاح قطاع العدالة الجزائري في التصدي الرقمي للأزمة الصحية كوفيد-19؟ وبصيغة أخرى ما الآليات التي اعتمدها قطاع العدالة في عملية تسييره تماشيا مع القيود التي فرضتها الجائحة؟

أسئلة سنحاول الإجابة عنها من خلال الاعتماد على منهجين أساسيين هما: المنهج الوصفي الذي ستركز عليه في عملية استعراض النصوص القانونية والتعريف بالخدمات الرقمية على وجه الخصوص، وكذلك منهج تحليل المحتوى لتحليل المواد القانونية ومختلف عناصر الموضوع بشكل عام.

ومن ناحية تقسيم الموضوع فسنحاول الإجابة عن إشكالية الموضوع من خلال محورين أساسيين:

المحور الأول: الخدمات الرقمية المعتمدة قبل جائحة كوفيد-19 واستغلالها في تسيير الجائحة

المحور الثاني: الخدمات الرقمية المستحدثة في مرفق القضاء في ظل جائحة كوفيد 19

1- الخدمات الرقمية المعتمدة قبل جائحة كوفيد-19 واستغلالها في تسيير الجائحة:

يعد مرفق العدالة من المرافق العامة السيادية التي تحوز أهمية خدمتية كبرى تستقطب عددا كبيرا من جمهور المتفاعلين، وفي إطار تحسين نوعية وجودة الخدمات العمومية المقدمة من قبلها وتكيفها مع أقصى الظروف، سعت الحكومة الجزائرية إلى عصرنه العدالة ورقمنتها بما يسهل الحصول على الخدمات العمومية بالطريقة التقليدية إضافة إلى الاستعانة بالوسائل الرقمية وقد بدأ تأسيس الخدمات الإلكترونية تحديد منذ عام 2006 مرورا بمحطات عديدة وسندعرض أهم الخدمات الرقمية في قطاع العدالة التي تم وضعها حيز التنفيذ قبل الجائحة كوفيد-19.

1-1- الخدمات القضائية الرقمية المؤسسة بموجب القانون 03/15:

أصدر المشرع الجزائري سنة 2015 القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنه العدالة بهدف وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل تتكفل بعمليات إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة إلكترونية، وكذا استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

أطلقت هذه الخدمة ضمن مجموعة من أنظمة الإلكترونية للتسيير، من أجل تقديم خدمة إلكترونية لفائدة الجمهور المتفاعلين منها، وتقوم الخدمات على ربط جميع الهياكل القضائية بشبكة اتصال داخلي وتسييرها عن طريق المعالجة والتخزين في وحدة مركزية موجودة على مستوى الجزائر العاصمة التي أنشأت بموجب القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنه قطاع العدالة من خلال المادة 02 التي تنص على أنه تحدث منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات تتعلق بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها وكذا الجهات القضائية للنظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع¹.

- اعتماد تقنية التصديق الإلكتروني

يعتمد التصديق الإلكتروني على مهر الوثائق والمحركات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية بتوقيع إلكتروني تكون صلته بالمحرر الأصلي مضمونة بواسطة وسيلة تحقق موثوقة، تفترض الموثوقية في وسيلة التصديق إلى غاية إثبات العكس، كما يمكن إثبات العلاقة بين معطيات التحقق من التوقيع الإلكتروني وصاحب التوقيع عن طريق شهادة إلكترونية موصوفة تصدرها وزارة العدل².

ومن الناحية الجزائية وتأميننا للخدمات الرقمية المعتمدة أقر المشرع من خلال نص المادتين 17 و18 من القانون 03/15 عقوبة بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة تتراوح بين 100.000 دج إلى 500.000 دج ضد كل شخص يستعمل بطريقة غير قانونية العناصر الشخصية المتصلة بإنشاء توقيع إلكتروني يتعلق بتوقيع شخص آخر . كما يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة تتراوح بين 100.000 دج إلى 500.000 دج كل شخص حائز شهادة إلكترونية يواصل استعمالها رغم علمه بانتهاء مدة صلاحيتها أو إلغائها.

- إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني

أتاحت المادة 9 من القانون 03/15 إمكانية تبليغ وإرسال الوثائق والمحركات القضائية والمستندات بالطريق الإلكتروني على أن تضمن الوسائل التقنية المستعملة في إرسال العقود والوثائق بالطريق الإلكتروني ما يأتي :

- التعرف الموثوق على أطراف التراسل الإلكتروني.

- سلامة الوثائق المرسلة

- أمن و سرية التراسل

- حفظ المعطيات بما يسمح بتحديد تاريخ الإرسال والاستلام من طرف المرسل إليه بصفة أكيدة.

وتتمتع الوثيقة المرسلة بالطريق الإلكتروني بصحة وفعالية الوثيقة الأصلية إذا أعدت وفق ما تقتضيه الإجراءات وتوفرت الشروط التي ذكرنا³.

- استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية

لاعتبارات بعد المسافة أو حسن سير العدالة أتاح المشرع أيضا إمكانية استجواب وسماع الأطراف فى المحاكمة عن طريق المحادثة المرئية عن بعد مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجزائية على أن تضمن الوسيلة المستعملة سرية الإرسال وأمانته . ويتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات.

كما يمكن لقاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد فى استجواب أو سماع شخص وفى إجراء مواجهات بعدة أشخاص. ونفس الأمر ينطبق على قاضي الحكم أيضا فله أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء. فيما يتم الاستجواب أو السماع أو المواجهة باستعمال آلية المحادثة المرئية عن بعد بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط. على أن يتحقق وكيل الجمهورية من هوية الشخص الذى يتم سماعه ويحرر محضرا عن ذلك. أما إذا كان الشخص المسموع محبوسا تتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التى يوجد فيها المحبوس⁴

2-1- خدمة الحصول على صحيفة السوابق القضائية رقم 03 وشهادة الجنسية الجزائرية

تم إنشاء مركز للسوابق القضائية فى 06 فبراير 2004 والهدف الرئيسى من هذا التغيير هو إعداد ومنح الشهادة 03 لصحيفة السوابق القضائية بسرعة وفعالية، حيث توفر هذه الخدمة إمكانية الحصول على شهادة الجنسية الجزائرية أو صحيفة السوابق القضائية عن طريق الأنترنت بطريقة إلكترونية بشرط أن تكون صحيفة السوابق القضائية خالية من أي عقوبة بالنسبة لاستخراج شهادة السوابق القضائية رقم 03. يستفاد من هذه الخدمة عبر الأنترنت بعد التقرب شخصيا مرة واحدة فقط أمام شباك أقرب جهة قضائية لطالب الخدمة سواء كان أمام مقر مجلس قضائي أو محكمة ابتدائية مرفقا ببطاقة الهوية، شهادة ميلاد رقم 12 ورقم الهاتف المحمول.

يسلم أمين الضبط المختص مستند ورقي يحتوي على المعلومات التالية: لقب واسم هذا الشخص والحساب اسم المستخدم وكلمة المرور المخصص له، وكذا الوثائق التى يمكنه طلبها والحصول عليها عن طريق الأنترنت، ويتم تفعيل الحساب بعد مرور ثمان وأربعين ساعة من الحصول على اسم المستخدم كلمة المرور الشخصية خلال هذه المدة يتلقى المعنى من هاتفه المحمول عبر رسالة نصية قصيرة SMS كلمة مرور شخصية ثانية مخصصة له لتمكينه من الولوج إلى خدمة طلب وتلقي شهادة الجنسية الجزائرية وصحيفة السوابق القضائية رقم 03 أو عن طريق الأنترنت المتاحة على موقع واب وزارة العدل من خلال الفضاء المخصص لهذا الغرض⁵.

وتهدف خدمة تقديم شهادة الجنسية وشهادة السوابق القضائية إلى تسهيل عملية الطلب وسحب صحيفة السوابق القضائية فى بضع ساعات وفى أي مكان من الوطن بالنسبة للمواطنين، أما بالنسبة للجهات القضائية فيساعد المركز على المعالجة السريعة والفعالة لملفات المساجين من طرف قاضي التحقيق أو وكيل الجمهورية خاصة فى الأوضاع الحساسة كحالة اتخاذ قرار الإفراج المؤقت والحجز تحت النظر.

3-1- اعتماد تقنية إجراء المحاكمات عن بعد

تعتمد هذه الخدمة على أسلوب المحاكمة دون الحضور الجسدي عن طريق المحادثة المرئية بالصوت والصورة مباشرة داخل الجهات القضائية أو المؤسسات العقابية عبر كامل إقليم الوطن، ويتم بربط أروقة العدالة ببعضها البعض ومع المؤسسات العقابية بشبكة من الألياف البصرية التى تحقق ذلك ويسمح بإقامة محاكمات عن بعد دون انتقال، والتي يمكن أن يستعملها قاضي التحقيق فى استجواب أي شخص أو فى إجراء مواجهات بين عدة أشخاص، أو فى

سماع الشهود أو الأطراف المدنية أو الخبراء وذلك بمقر المحكمة الأقرب من مقر إقامة الشخص المطلوب أو من طرف جهات الحكم من أجل تلقي تصريحات المتهم المحبوس بعد موافقته وموافقة النيابة العامة على ذلك⁶ تمت أول محاكمة بهذا الأسلوب بتاريخ 07 أكتوبر 2005 بمحكمة القليعة دون نقل المتهم وقد تمت بصفة علنية بحضور هيئة الدفاع بصورة علنية مفتوحة للمواطنين بإحدى قاعات الجلسات فيما خصصت قاعة مجهزة بالوسائل السمعية البصرية بالمؤسسة العقابية لقلية، ومن أجل التحقق من هوية المتهم تم وضع جهاز يسمح لرئيس المحكمة من التعرف على البصمات، بعدها يتم سماع الأقوال وكذا الشهود ومرافعة الدفاع قبل أن يتم رفع الجلسة للمداولة وبعدها النطق بالحكم عن طريق أجهزة عملاقة⁷. وتمت كذلك أول محاكمة دولية في الجزائر بمجلس قضاء المسيلة بتاريخ 11 جويلية 2016 حيث استمع إلى الشاهد وهو في مجلس قضاء نانثير الفرنسي Nanterre في معالجة قضية هجوم مسلح وقع بفرنسا سنة 2010 خلف ضحية حيث استمع الطرفان لأقوال الشهود وفق تقنية عالية الجودة وفرتها اتصالات الجزائر وذلك بهدف تسريع الإجراءات القضائية واعتبر ذلك تطورا مهما في قطاع العدالة الذي عرف إصلاحات متتالية حيث كانت هذه أول محاكمة دولية عن بعد في تاريخ العدالة الجزائرية منذ الاستقلال⁸.

تتيح عملية إدخال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المحاكم فرصة سانحة لإعداد إحصاءات قضائية تعكس الصورة الحقيقية لوضع العدالة. أوضح الوفد الجزائري المشارك في اشغال مشروع يوروميد للعدالة الثالث أنه يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سبيل الحصول على المعلومات الإحصائية الضرورية لضمان إجراء تحليل سليم لأداء المحاكم. وقد بادرت المديرية العامة للعصرنة التابعة لوزارة العدل إلى وضع نظام مصغر لمتابعة سير العمل موجه للاستخدام من جانب مسؤولي الهيئات القضائية، بحيث يسمح لهم بمتابعة تسلسل سير العمل القضائي داخل هيئاتهم وتوفير إحصاءات بشأن التقدم المحرز في معالجة القضايا قيد النظر⁹.

2- الخدمات الرقمية المستحدثة في مرفق القضاء في ظل جائحة كوفيد 19

بعد أن استعرضنا أهم الخدمات الرقمية التي تم تأسيسها في قطاع العدالة منذ ما قبل أزمة الجائحة العالمية الصحية المتمثلة في وباء كوفيد-19 والتي لها دور طبعاً في عملية مواكبة القطاع لمستجدات العملية الإدارية التي تتطلب التعامل مع قيود الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي المطبق على عموم التراب الوطني مع بدء الوباء، سنتطرق في الجزء الثاني من بحثنا هذا على أهم مستجدات الرقمنة في القطاع والتي جاءت كوسيلة لمواجهة تداعيات الجائحة على كل القطاعات.

2-1- تفعيل نظام النيابة العامة الإلكترونية

رغبة في تقريب الإدارة من المواطن وضمان استمرارية الخدمة العامة في كل الظروف أطلقت هذه الخدمة أثناء أزمة كوفيد 19 وما صاحبها من قرارات منع التنقل والحجر التي تمكن كل شخص طبيعي أو معنوي من تقديم شكوى أو عارضة أمام النيابة العامة إلكترونياً دون الحضور الجسدي، باتباع جملة من خطوات تبدأ بالولوج إلى أرضية النيابة الإلكترونية المتاحة عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل، وبعدها يتم النقر على خانة تسجيل شكوى أو عارضة لتفتح نافذة مخصصة لملء استمارة تسجيل شكوى أو عارضة عن بعد ويتم ذلك بإدخال البيانات المطلوبة وبعدها يتم ضغط على الزر التالي ثم ok ليتم بعدها تأكيد ارسال الرمز عبر الهاتف أو الايميل وفور تلقيك الرمز التأكيد يمكنك إدراج البيانات المتعلقة بالشكوى وبعد إتمام هذه العملية يمكنك الحصول على وصل التسجيل والاطلاع على مآل الشكوى أو العريضة، الذي يمكنه الدخول إلى الموقع وتتبع مآل قضيته أو المتابعة عبر رسائل نصية قصيرة SMS أو عبر البريد الإلكتروني¹⁰.

ومن ناحية تقنية بعد الولوج إلى منصة النيابة العامة الإلكترونية تنبثق لك خانتان، الأولى تسجيل شكوى أو عريضة والثانية تتبع مآل شكوى أو عريضة. على أن تتم تعبئة المعلومات التالية الموضحة في الشكل رقم (1) في عملية تسجيل شكوى لأول مرة يحصل بعدها الشاكي على اسم مستخدم وكلمة سر لاستخدامهما في العملية التالية وهي تتبع مسار شكواه.

المصدر: موقع النيابة العامة الإلكترونية الجزائرية "واجهة الموقع" <https://e-neyaba.mjjustice.dz>

2-2- تطبيق نظام المحاكمة عن بعد

كما سبق الإشارة إليه أن هذه التقنية جرى تعميمها والبدء في استخدامها في كافة الجهات القضائية العادية منذ سنة 2015، وفي ظل أزمة كوفيد 19 التي تجتاح الجزائر وجدت كحل بديل لتصدي للانتشار الواسع لهذا المرض داخل أوساط الجمهور المستفيدين من خدمات هذه المرافق العامة السيادية والتي لا بد أن يصدر قانون يفصل أكثر في كفاءات استعمالها من قبل الجهات القضائية العادية، وفي إطار ذلك أطلق المشرع الجزائري تعديل قانوني يحدد فيه إجراءات وكفاءات استعمال هذه التقنية داخل الجهات القضائية المختصة بذلك بعد تزويدها بوسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات التي تضمن سرية الاتصال وأمانته عن طريق إلقاء وعرض كامل لمجريات الاجراء المتخذ وفقا لهذه التقنية إذ يتم تسجيل التصريحات على دعامة الكترونية تضمن سلامتها وترفق بملف الاجراءات، كما تسمح باستجواب المتهمين غير المحبوسين أو سماعهم أو إجراء مواجهة بينه وبين غيره في مرحلتي التحقيق القضائي أو المحاكمة باستعمال تقنية المحادثة، فإن استعملت يحرر أمين الضبط محضرا عن سير عملية استعمال المحادثة عن بعد يوقعه ثم يرسله بمعرفة وكيل الجمهورية إلى الجهة القضائية المختصة لإلحاقه بملف الإجراءات، ونفس الأمر عندما يتعلق الأمر بباقي الأطراف والشهود والخبراء والمترجمين.

يمكن الجهات القضائية، لمقتضيات حسن سير العدالة أو الحفاظ على الأمن أو الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية أو لدواعي احترام مبدأ الأجل المعقولة، استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية، مع احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.

كما يجب أن تضمن الوسائل المستعملة سرية الإرسال وأمانته وكذا التقاط وعرض كامل وواضح لمجريات الإجراء المتخذ وفق هذه التقنية. يتم تسجيل التصريحات على دعامة إلكترونية تضمن سلامتها، وترفق بملف الإجراءات كذلك يمكن لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق اللجوء إلى المحادثة المرئية عن بعد في حالة تمديد التوقيف تحت النظر وكذا في حالة القبض على المتهم خارج دائرة اختصاص قاضي التحقيق الذي أصدر الأمر بالقبض ويشار إلى ذلك في الحالتين.

وقد أقر الأمر رقم 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائرية المعدل والمتمم إجراءات استعمال هذه الخدمة من طرف السلطات القضائية عبر كل مرحلة نذكر إجراءات استعمالها كما يلي:

- استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي

تم ضبط إجراءات استخدام هذه الخدمة من قبل جهات التحقيق المتمثلة في قاضي التحقيق وغرفة الاتهام وذلك عند استجواب أو سماع شخص وفي إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي تستوجب ذلك. فإذا كان الشخص غير موقوف مراد سماعه أو استجوابه أو تبليغه أو إجراء المواجهة معه مقيما بدائرة اختصاص محكمة أخرى توجه جهة التحقيق المختصة طلبا لوكيل الجمهورية للمحكمة الأقرب لمحل إقامته قصد استدعائه للتاريخ المحدد للقيام بالإجراء، أما إذا تعذر استخراج أو تحويل شخص محبوس لأحد الأسباب المذكورة في مواد القانون يمكن لجهة التحقيق بعد إخطار مدير المؤسسة العقابية سماعه عن طريق المحادثة المرئية عن بعد بحضور أمين ضبط المؤسسة العقابية مع التمكين من حقوق الدفاع الذي يسمح له بالحضور في هذه العملية مع توقيعه عن بعد ويمكن أن يأمر قاضي التحقيق وضع المتهم المسموع عن بعد رهن الحبس المؤقت، ويقوم عن طريق نفس التقنية بتبليغه شفاهيا ويحيطه علما بحقوقه، وترسل نسخة من الأمر بإيداع التنفيذ عن طريق إحدى وسائل الاتصال حسب الحالة إلى وكيل الجمهورية أو مدير المؤسسة العقابية.¹¹

- استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة

أتاح قانون الإجراءات الجزائرية لجهات الحكم كذلك إمكانية اللجوء لاستعمال خدمة المحادثة المرئية عن بعد سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم أو دفاعهم، عند استجواب أو سماع شخص أو في إجراء المواجهة بين الأشخاص، فإذا لجأت إلى هذا الإجراء من تلقاء نفسها فإنها تستطلع رأي النيابة العامة وتحيط باقي الخصوم علما بذلك مع دفاعهم، فإذا اعترض أحد هؤلاء وقدموا دفوعا لتبرير رفض الامتثال لهذا الإجراء ورأت جهة الحكم عدم جدية هذا الاعتراض أو هذه الدفوع فإنها تصدر قرار غير قابل لأي طعن باستمرار المحاكمة وفق لهذا الإجراء ويحرر أمين الضبط محضرا عن استعمال هذه الخدمة.

أما في حالة طلب أحد الأطراف أو دفاعه من الجهة القضائية استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد تبت هذه الجهة في طلب القبول أو الرفض بعد استطلاع رأي باقي الأطراف أو دفاعهم والنيابة العامة، غير أنها يمكنها مراجعة قرارها إذا ظهرت ظروف جديدة بعد تقديم الطلب، كما يمكن استعمال هذه الخدمة عند النطق بالحكم ويكون الحكم في هذه الحالة حضوريا.¹²

2-3- تطبيق خدمة استخراج صحيفة السوابق القضائية عن بعد

إضافة إلى الخدمة الرقمية التي أوردناها في الفرع الثاني من المحور الأول لورقتنا هذه؛ المتعلقة بإمكانية استخراج شهادة الجنسية الجزائرية أو صحيفة السوابق القضائية رقم 03 عن طريق الأنترنت بطريقة إلكترونية بشرط أن تكون صحيفة السوابق القضائية خالية من أي عقوبة بالنسبة لاستخراج شهادة السوابق القضائية رقم 03، وفي إطار مواصلة المساعي الرامية إلى عصنة الخدمات القضائية وتبسيط إجراءات الحصول على الوثائق القضائية بإتاحتها عن بعد، وكذلك تماشيا مع مستجدات الجائحة العالمية المتمثلة في فيروس كوفيد-19 أعلنت وزارة العدل عن الإطلاق

الرسمي لألية جديدة تتيح للمواطن إمكانية التسجيل للاستفادة من خدمة استخراج النسخة الإلكترونية عن بعد، لصحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 3)، للمدانيين وغير المدانيين، وقد انطلقت فعليا هذه الخدمة ابتداء من يوم 15 فيفري 2021. والفرق بين ما كان سابقا والخدمة الجديدة هو إمكانية الجميع الحصول على مستخرج شهادة السوابق القضائية عبر الانترنت سواء المدانيين أو غير المدانيين عكس الأولى التي كانت تقتصر على غير المدانيين فقط. وقد صرحت الوزارة آنذاك أن هذه الخدمة تندرج في إطار مقارنة وطنية شاملة مدمجة للرقمنة والعصرنة وتهدف إلى تعزيز آليات تقرب الإدارة من المواطن التي تعتبر من أهم المحاور ذات الأولوية التي التزمت بها الحكومة في مجال تجسيد معالم الحكامة الإلكترونية.

ويستفيد المواطن من هذه الخدمة - دون شرط إجبارية التنقل إلى الجهة القضائية - بمجرد الولوج شخصيا إلى النافذة التالية "صحيفة السوابق القضائية" المتاحة عبر الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العدل، لمباشرة إجراءات التسجيل بملء استمارة معدة لهذا الغرض، تتضمن بيانات حول الهوية ورقم الهاتف النقال، ليتوصل أنيا برسالة نصية قصيرة عبر هاتفه النقال، تحمل "رمزا سريا"، لتأكيد عملية التسجيل. يتلقى بعدها مباشرة طالب بالخدمة، نسخة إلكترونية لصحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 3)، موقعة إلكترونيا، قابلة للحفظ والطباعة، وكذا حسابين خاصين به، لتمكينه من الاستفادة من هذه الخدمة مستقبلا عبر بوابة الكترونية خاصة.

والحصول على القسيمة رقم (03) لصحيفة السوابق القضائية، المسلمة إلكترونيا، عملية معفاة من أية رسوم قضائية، وذلك بموجب أحكام قانون المالية لسنة 2020¹³. (الإطلاق الرسمي لخدمة طلب واستخراج النسخة الإلكترونية عن بعد لصحيفة السوابق العدلية القضائية (القسيمة رقم 3) للمدانيين وغير المدانيين، 2021) وتوفر عملية الرقمنة لهذه المعاملات القضائية إضافة إلى جودة الخدمات المقدمة مجموعة من المزايا لعل من أهمها كسب الوقت والجهد والتكلفة، حسن سير العمل ونشر الشفافية ومكافحة الفساد، وتبسيط التعاملات بين الأفراد والجهات الحكومية وخفض التكاليف على الطرفين، كما تعد الحوكمة الإلكترونية مشروعا حيويا يساهم في القضاء على الفساد المالي وحالات التزوير.¹⁴ (باسي، 2020، صفحة 337)

نتائج الدراسة

نستنتج مما سبق أن عملية الحوكمة الرقمية لقطاع العدالة في الجزائر قد انطلقت مع بدء القرن الحادي والعشرين في إطار مواكبة التغيرات التكنولوجية والإدارية العالمية، والملاحظ أن عملية التحول الرقمي وأتمتة أنظمة قطاع العدالة كانت تسير ببطيء نوعا ما، بدليل أن نظام المحاكمات عن بعد الذي تطرقنا له والذي تم إقراره في قانون عصرنة العدالة سنة 2015 لم يصدر النص التطبيقي الذي يحدد شروط تطبيقه من الناحية الإجرائية إلا سنة 2020 من خلال الأمر رقم 04/20 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائرية. ولعل أهم ما يمكن استنتاجه من خلال هذه الدراسة هو أن تطبيق الرقمنة والحكامة الرقمية في القطاع إضافة إلى دورها في عملية مواجهة تفشي جائحة كوفيد-19 وما فرضته من تقييد للحركة بالنسبة للمواطنين عموما وتوصيات اللجنة الوطنية العلمية حول ضرورة تفادي التجمعات البشرية بكل أشكالها كمحاولة لمحاصرة انتشار الوباء، فإن دور الرقمنة في قطاع بأهمية قطاع العدالة تكمن في تعزيز شفافية ويُسّر الإجراءات للجمهور بمختلف فئاته، وخاصة الشركات والمتعاملين الاقتصاديين أيضا الوطنيين والأجانب وهو أمر لطالما طالب به المختصون، فالإدارة الرقمية والإجراءات الميسرة في الإدارات العمومية تساهم في تهيئة مناخ استثماري واقتصادي مشجع لانخراط رؤوس الأموال في السوق الوطنية.

أمر آخر وجب أن نذكره في سياق الدراسة المتعلقة بقطاع العدالة وهو أن التقاضي الإلكتروني يساهم في مكافحة الفساد بكل أنواعه لما يتيح من إمكانية الرقابة على سير المحاكمات وعدالتها، والعدالة المستقلة والشفافية يراها كثير

من المختصين كعامل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة بما توفره من حماية حقيقية وفعالة للأموال الخاصة والعامة ولحقوق الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين -على وجه الخصوص-.

خاتمة:

في الأخير نخلص إلى أن قطاع العدالة والجهاز القضائي الجزائري واكب التغيرات الحاصلة في مجال التسيير عالميا وانطلق في خطة تعميم الوسائل الإلكترونية في معاملاته الإدارية والقضائية وذلك في إطار السياسة الحكومية المنفذة لبرنامج ورؤية الجزائر الإلكترونية، ومع الأزمة الصحية العالمية التي مست الجزائر أيضا بطبيعة الحال وجد القطاع نفسه أمام حتمية توسيع الخدمات الإلكترونية وتفعيل أنظمة تسيير رقمية جديدة لمواكبة عملية التصدي لمخلفات وأثار القيود المفروضة على الحركة والتنقل إضافة إلى الدور الذي لعبته الخدمات المؤسسة سابقا في هذا الشأن.

من خلال ما تقدم يمكن ملاحظة مكتسبات حقيقة خاصة فيما يخص خدمة النيابة العامة الإلكترونية وإجراءات المحاكمة عن بعد، ورغم ذلك يمكن ملاحظة اختلالات من الواقع العملي أبرزها:

- تطبيق خدمة بالمحاكمة عن بعد في نطاق ضيق، حيث يجب تعميمها على كل المحاكم والمجالس وخاصة في المنازعات والدعاوى المدنية والإدارية ومنازعات العمل وغيرها مكن الدعاوى غير المقيدة للحرية الشخصية.
 - ضعف التحكم في التكنولوجيات الحديثة خصوصا الاتصال عن بعد سواء من طرف الموظفين أو المواطنين وهنا لا بد من تكثيف عمليات التدريب والتأهيل للموظفين والمورد البشري في المحاكم والمجالس وكذا تحسين المواطنين بأهمية مواكبتهم انخراطهم في عملية التحول الرقمي في الخدمات بما يساهم في حوكمة جيدة للقطاع الخدماتي.
 - نقص سرعة شبكة الانترنت بمناطق كثيرة من الوطن حيث حلت الجزائر حسب تصنيف المؤشر العالمي لسنة 2019 في المركز 173 عالميا و20 عربيا في سرعة النطاق العريض المتنقل والثابت. والمركز 138 عالميا و16 عربيا في مجال الهاتف الذكي. وهنا لا بد من تحسين قدرات شبكة الانترنت الوطنية ليتمكن تطبيق التحول الرقمي بكفاءة وفاعلية.
 - عدم جمع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بعملية رقمنة القطاع في نص واحد أو نصين لتفادي التداخل بين المنصوص خاصة في المجال العقابي المتعلق بضمان سرية المراسلات وحماية حق الخصوصية، والأفضل أن يكون هناك قانون خاص بعملية الرقمنة المتعلقة بقطاع العدالة.
- الهوامش:

- (¹) القانون رقم: 03/15، المؤرخ في: 01 فيفري 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية رقم: 06 لسنة 2015.
- (²) المواد: 4 و5 و6 من القانون رقم: 03/15، نفس المرجع.
- (³) المادتين: 9 و 10 من القانون رقم: 03/15، نفس المرجع.
- (⁴) المواد: 14 و 15 و 16 من القانون رقم 03/15، نفس المرجع.
- (⁵) مدونة التوظيف في الجزائر: شرح طلب واستخراج شهادة الجنسية الجزائرية وصحيفة السوابق القضائية عن طريق الانترنت، 14 مارس 2015، الموقع الإلكتروني: www.dzemploi.org تمت معاينته بتاريخ: 27 أبريل 2021.
- (⁶) أنظر: المادتين 15 و 16 من القانون رقم: 03/15، مرجع سابق.
- (⁷) ح م، انطلاق أول محاكمة عن بعد بمحكمة القليعة، 07 أكتوبر 2015، موقع جريدة الحوار: www.elhiwardz.com، تمت معاينته بتاريخ: 2021/04/28.
- (⁸) سماع شاهد فرنسي بأول محاكمة عن بعد في تاريخ العدالة الجزائرية، 11 جويلية 2016، موقع يومية الشروق: www.echoroukonline.com، تمت معاينته بتاريخ: 28 أبريل 2021.
- (⁹) خافيي مونصو برينارديلي، "دليل بشأن أفضل المناهج والممارسات السليمة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كسبيل لتسهيل تصريف الأعمال وتنقل المستندات وجمع البيانات في مجال القانون ولتيسير الوصول إلى فقه القضاء لصالح الجمهور العام"، مشروع يوروميد للعدالة الثالث "العدالة والتكنولوجيات الجديدة"، بدون تاريخ نشر، صفحة 98.

- ⁽¹⁰⁾ دليل مستخدم خدمة النيابة الالكترونية، 28 جويلية 2020، الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية: www.mjustice.dz، تمت المعاينة والتحميل بتاريخ: 27 أبريل 2021، صفحة 1 و2.
- ⁽¹¹⁾ المادة 441 مكرر 1-6 من الأمر رقم: 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية العدد 51 لسنة 2020.
- ⁽¹²⁾ المادة 441 مكرر 7 من الأمر رقم: 20-04، نفس المرجع.
- ⁽¹³⁾ "الإطلاق الرسمي لخدمة طلب واستخراج النسخة الإلكترونية عن بعد لصحيفة السوابق العدلية القضائية (القسمة رقم 3) للمدانيين وغير المدانين"، 14 فيفري 2021، الموقع الإلكتروني لوزارة العدل الجزائرية: www.mjustice.dz، تمت معاينته بتاريخ: 27 أبريل 2021.
- ⁽¹⁴⁾ "إلهام باسي، "الثقافة كمفتاح لنجاح الحوكمة الإلكترونية"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2020، صفحة 337.